بطلان اللازم بعد ثبوته فانه ملازمه بالبرهان بسطل ذلك يا لعنق فان قيل اذا قال العبد ما ني يجب
ان يعتق لعدم العلم بالحقيقه ونعم المحارم لما وضع الدال الاستحضار المنادي وطلبا قاله بصوره
الاسم ثم قصد الى معناه فلا نسمه الى صحيح الكلام باساس موجبه الحقيقي او المجازي بخلاف
الخبر فانه لتحقق المخبر به فلا بد من تصحيحه بما امكن فان قيل فمتى لا تعتق بمل يا حر فلنا
لفظ الحر موضوع للعتق وعلم لاستناط الرق فهو مرعيه معناه معناه حتى لو قصد التسبح جرى
على لسانه عند جريعتق قوله فان الاستعاره تبع اولا في المعنى سبيل المذهب المرجوح في
تحقق الاستعاره وهو انه ليس بمجاز لغوي بل مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي حيث
جعل ما ليس باسد اسدا اي اسبعر الهيكل المخصوص للرجل الشجاع ثم استعمل فيه لفظ الاسد على انه
استعمال فيما وضع له والمذهب المنصور انه مجاز لغوي يستعمل غير ما وضع له وان جعل الرجل
الشجاع اسدا ليس معنى ما استعار الهيكل المخصوص له بل معناه انه جعل افراد الاسد قسمين
مشعرا وهو ما له تلك الشجاعه في ذلك الهيكل وتلك الصوره المخصوصه وغير مشعار
وهو ما له تلك الشجاعه لكن لا في ذلك الهيكل وتلك الصوره والرجل الشجاع من هذا القبيل الا
ان لفظ الاسد لم يوضع بالتحقيق الا للقسم الاول فلو استعماله في القسم الثاني استعمالا
في غير ما وضع له واما عدم جريان الاستعاره في الاعلام فمبني على انه مجاز في الاستعاره ادخال
المسمه في جنس المسمه به بجعل افراده قسمين مشعارا وغير مشعار وانعليه تنافي
الجنسيه واعتبار الافراد الا اذا نقض بنوع وصفيه اشتهر بها الحام في الحدود فجعل قسما
مشعارا وهو ما له غايه الحدود في ذلك الشخص المعهود وغير مشعار وهو ما له غايه الحدود لا في
ذلك الشخص فجعل زيد من قبيل الثاني واستعاره لفظ حاتم وما ذكره المصنف من انها لا تجري
في الاعلام لان العلم لا بد على معنى لمستعارا ولا معناه ثم لفظه بقيه نظر لان العلم ذال
على معناه العلمي لضروره قلم لا يجوز استعاره لشخص اخر ادعا وتحملا كما جاز استعاره
الهيكل المخصوص بالاسد للانسان الشجاع لا يقال المراد انه لا يدل على معنى مستقل بنسبه
وبين المسمه لانا نقول المعنى الذي يستعارا ولا للمشبه هو المعنى الحقيقي للمسمه به كالهيكل
المخصوص على ما صرح به المصنف لا الوصف المستزل كالشجاع مثلا فانه ثابت للمشبه به حقيقه
والتحقيق ان الاستعاره تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه فان وجد
ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا قوله فان قيل

حاصل السوال ان هذا اي من صل زيد اسد وهو ليس باستعاره عند المحققين لانه يشبه
حذف الاداه اي زيد مثل الاسد وهذا مثل اني وهو لا يوجب العتق بالاتفاق وحاصل
الجواب انه ليس من صل زيد اسد اي من صل الحال الذي طفه وهو استعاره بالاتفاق وذلك
لان اني بمعناه مولوك وحلوق من ما في ملون مشتقا مثل الحال الذي طفه ادرج فيه سوال
اخر وهو ان اتفاق المحققين على ان صل زيد اسد ليس باستعاره لما فيه من دعوى امر مستحيل
اجماع على انه يشترط في الاستعاره امكان المعنى الحقيقي كما هو مذهب السكاكي ومن
وافقه رحمهما الله ولا قائل بالفرق بين الاستعاره والمجاز المرسل فيلزم حلفا في الحكم لا
في التعليل فاشار الى الجواب بانهم متفقون على ان صل الحال الذي طفه اسعاره مع استحاله
المعنى الحقيقي وهو ثبوت الحال لكل من امكان المعنى الحقيقي ليس بشرط في المجاز على
الاطلاق وهذا يدل على ان يحمل معارضه وان يحمل مع امع السند قوله اعلم ان الاستعاره
عند علمائنا السان ادعاء معنى الحقيقه في الشيء صل الى المذهب المرجوح كما سبق والمحققون على
انها عباره عن جعل المشبه به واراده المشبه مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل
مشعارا افراده قسمين مشعارا وغير مشعار فصب قرينه مانعه عن اراده المشعار ولا حقا
ان ادعاء معنى الحقيقه مع نصب القرينه المانعه عن اراده انما ان صدقا معان قوله هذا
عن مذهبها فانه يحث لان الشرط على هذا عدم القصد الى دعوى امر مستحيل وعدمها عدم
الاستحاله فان اصدرها عن الاخر قوله وعلى ان علم ان الجواب الذي اوردته في المتن
انما هو على تقدير تسليم رفع على السان وقد تقرر في علم البيان ان نحو رايت اسدا يرمي
من باب الاستعاره بخلاف زيد اسد فان المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعاره وان
نحو الحال الذي طفه كلاهما من باب الاستعاره فانهم المصنف من ذلك ان الاستعاره
لا تجري في جنس المسد الا اذا كان مستقلا ومن الفروع نحو زيد اسد ونحو رايت
اسدا يرمي بان الاول يسمى على دعوى امر مستحيل وصدا الصدق والثاني توجيه
الى الخبر الذي قصد المتكلم انشاءه او بقيه لان التصديق هو الحكم بمطابقه الحكم للواقع
والكذب بخلافه فصف الخبر بهما لا يستقيم فيقتضي نحو زيد اسد الى يعتبر
اداه التشبيه فجرح عن الاستحاله الى الاستقامه بخلاف نحو رايت اسدا يرمي فانه وان
استعمل في اثبات الاسد به لزيد لكنه لم يرفع قصد الى القصد بما هو الى باب الرويه